المنـهج النقدي
للدكتور عبد الـهادي الفضلي
في التصحيح

م.د. علي نـهاد خليل محمود

كلية التربية ـ ابن رشد للعلوم الإنسانية

جامعة بغداد

الملخص:

حرص النقاد على التأكد من متون الأحاديث ومضمونها بأساليبهم المعروفة، وعليه يمكن أن نعد قضية النقد مرتكزاً مهمًا في أساليب المحدثين، لما تتمتع به من الشمولية والموضوعية ودقة النتائج، وقد تنوعت المصادر التي أسست لهذا المصطلح والتزمت بحيثياته في متونها، ومرت بمراحل تطور مختلفة.

لذلك عد كتاب أصول الحديث للدكتور الفضلي من المصادر الحديثة التي اطلعت بمهمة التأصيل لمصطلح أصول الحديث على وفق رؤية ومنهج نقدي يضع بين يدي القارئ حقيقة المصطلحات الحديثية التي طالما مثلت عماد الدراسات الحديثية، وعليه كان اختيارنا لهذا الكتاب ليكون إنموذجًا في دراستنا الموسومة ((المنهج النقدي للدكتور عبد الهادي الفضلي في التصحيح))، سعيًا منا للوقوف على المنهج النقدي الذي اتبعه الدكتور الفضلي في تصنيف كتابه هذا لاسيما فيما يتعلق بموضوع التصحيح الذي يعد مفتاحًا مهمًا من موضوعات علم الحديث.

Abstract:

Critics are keen to make sure that the tone and content of the Hadiths are well-known. Therefore, we can prepare the issue of criticism as an important element in the methods of modernists because of their comprehensiveness, objectivity and accuracy of results. The sources that have been established for this term have varied in their nature and have gone through various stages of development.

Therefore, the book of the modern origins of Dr. Al-Fadhli is counted from the modern sources that have seen the task of rooting the term of modern origins according to a vision and a critical approach that places in the hands of the reader the truth of the modern terminology that has long represented the foundation of modern studies. Therefore, we chose this book as a model in our study, Dr. Abdul-Hadi Al-Fadhli in the correction), in an effort to find out the critical approach that Dr. Al-Fadhli used in classifying his book, especially with regard to the subject of correction, which is an important key of the topics of modern science

المقدمة:

تتعدد مناهج البحث لدى علماء أهل الحديث؛ نظرًا لاختلاف الأساليب التي كانوا يلجئون إليها في معرفة الحديث، ولاسيما المنهج النقدي الذين انطلقوا منه لمعالجة الحديث بقسميه السند والمتن مستعينين بالتحليل على وفق موازين واضحة يؤكدون من خلالها أهلية الراوي للرواية كالإسلام والعدالة والضبط، فضلاً عن الوقوف على وسائل الاتصال بين الرواة، وحرص النقاد على التأكد من متون الأحاديث ومضمونها بأساليبهم المعروفة، وعليه يمكن أن نعد قضية النقد مرتكزًا مهمًا في أساليب المحدثين، لما تتمتع به من الشمولية والموضوعية ودقة النتائج، وقد تنوعت المصادر التي أسست لهذا المصطلح والتزمت بحيثياته في متونها، ومرت بمراحل تطور مختلفة.

ويعد كتاب أصول الحديث للدكتور الفضلي من المصادر الحديثة التي اطلعت بمهمة التأصيل لمصطلح أصول الحديث على وفق رؤية ومنهج نقدي يضع بين يدي القارئ حقيقة المصطلحات الحديثية التي طالما مثلت عماد الدراسات الحديثية، وعليه كان اختيارنا لهذا الكتاب ليكون إنموذجًا في دراستنا الموسومة ((المنهج النقدي للدكتور عبد الهادي الفضلي في التصحيح)) سعيًا منا للوقوف على المنهج النقدي الذي اتبعه الدكتور الفضلي في تصنيف كتابه هذا ولاسيما فيما يتعلق بموضوع التصحيح الذي يعد مفتاحًا مهمًا من موضوعات علم الحديث عند الإمامية، وقد قسمنا البحث على تمهيد وعدة محاور:

- التمهيد: الجذور التاريخية لمصطلح النقد عند المحدثين.
- المحور الأول: اتجاهات التصحيح عند الشيعة الإمامية.
- المحور الثاني: في حقيقة الإجماع.

- المحور الثالث: التعريف بأصحاب الإجماع.
- المحور الرابع: اتجاهات منهج الدكتور عبد الهادي الفضلي في نقد التصحيح، وفيه:

أولاً: موقفه من عبارات الكشي.

ثانياً: موقفه من تصحيح مراسيل الثلاثة.

وختمنا البحث بخاتمة سجلنا فيها أهم النتائج التي استطعنا الوقوف عليها في هذا الكتاب فضلاً عن قائمة المصادر والمراجع التي اعتمدناها في الدراسة راجين من الله تعالى التوفيق.

التمهيد:

الجذور التاريخية لمصطلح النقد عند المحدثين:

تعددت مناهج البحث لدى المفكرين والباحثين، تبعًا لاختلاف الطرق التي كانوا يسلكونها في سبيل الوصول إلى معرفة الحديث، ومنها المنهج النقدي ؛ إذ عالج المحدثون من خلال منهجهم هذا الحديث بقسميه السند والمتن، وتناولوا الرواة بالفحص والتحليل للشخصية آخذين بعين الاعتبار موازين منضبطة تعبر بحق عن مدى أهلية الراوي للرواية كالإسلام والعدالة والضبط... إضافة إلى ما لا بد منه من تحديد وسائل الاتصال بين هؤلاء الرواة على اعتبار أن الاتصال يعد من أهم مقومات القبول أيًا كان موضوعها، ومن هنا كانت فائدة الأسانيد التي عدت من خصائص هذه الأمة، كما حرص النقاد على النظر في متون الأحاديث ومضمونها، وعرضها على العقل وما ثبت أو صح منه النقل، فما وافق قواعد الإسلام وأصوله ومقاصده قبلوه، وما خالف لانكاره أصلاً، أو منافاته لما علم من الدين بالضرورة، أو لفساد في معناه ردوه.

لذا عدَّ هذا المنهج مفخرة من مفاخر هذه الأمة من جهة السبق أولاً، ومن جهة الشمولية والموضوعية ودقة النتائج ثانيًا، وتعود الجذور التاريخية لنشأة علم النقد إلى عصر الرسول (ﷺ)، إذ ثبت أنهُ (ﷺ) أبدى رأيهُ في بعض من عايشه من المسلمين، فقال في حق بعضهم: (بئس أخو العشيرة) [١].

ومن الواضح أن النقد آنذاك كان على نطاق ضيق ؛ إذ لم تكن الحاجة إليه ماسة ثم توسع بعد ذلك حتى وصل إلينا، وكان ذلك من باب الحيطة والحذر والتثبيت [٢].

وقد مرَّ النقد الحديثي بثلاث مراحل[٣]:

المرحلة الأولى: تقوم على نقد المتون، وعلى أساسها تم الكلام في الرواة جرحاً وتعديلاً، وهي مرحلة تمتد من عصر النبي حتى نهاية النصف الأول من القرن الثاني الهجري.

المرحلة الثانية: وهو طور التبويب والتنظيم وجمع أحاديث كل محدث والحكم عليه من خلال دراستها، وهي المرحلة الأكثر أهمية في تاريخ الجرح والتعديل.

المرحلة الثالثة: الجمع بين أقوال المتقدمين في الرواة وبين جمع حديث الراوي وسبره وإصدار الحكم عليه كما تراه واضحًا عند علماء القرن الرابع الهجري.

وهذا التقسيم يجعل رجال القرون الثلاثة الأول هم القائمون ببناء المنهج ووضع أسسه ومراميه، بينما قام رجال القرن الرابع بجمع ما تفرق من مقالات أهل القرون الثلاثة الأولى كما فعل العقيلي والدارقطني.

لذلك كان هناك خلاف واضح بين منهج المتقدمين والمتأخرين في ممارسة النقد، وذلك أن نتائج أبحاث المتقدمين هي بداية ومقدمات أبحاث المتأخرين، كما إن ممارسات المتقدمين كانت أكثر عمقًا وأغزر مادة وأشمل بحثًا.

يقول د. حمزة المليباري: ((إن نقد المحدثين في المرحلة الأولى نقد علمي متكامل بجميع عناصره، لا يفصل الإسناد عن المتن، حيث يقوم أساسًا على المعرفة الحديثية والفقهية، ومن ثم أصبحت علوم الحديث تحوي هذين الجانبين دون فكاك، وعليه، فكل علم يؤدي إلى الانتفاع بالحديث ويفضي إلى تسهيل الاستفادة منه، فبالإمكان أن نصنفه حقيقة ضمن علوم الحديث، وهذا هو الحاصل بعينهِ عند المتقدمين))[٤].

وعلى هذا، يمكن القول إن نقاد الحديث من أهل البيت (ﷺ) والصحابة (ﷺ)، قد لعبوا دورًا بالغ الأهمية في ميدان الرواية والاحتياط فيها نقدًا، وتفريقًا بين ما اشتهر من الحديث وما تفرد به مما يستدعي التثبت والاحتياط.

المحور الأول: اتجاهات التصحيح عند الشيعة الإمامية:

حدد الفقه الإمامي ثلاثة اتجاهات في النظر للنص الديني (التصحيح) من حيث الصحة أو الضعف، والقبول والرد، وقد قدم كل اتجاه مبرراته ومسوغاته لتدعيم ما ذهب إليه، ولعل السبب في تنوع الآراء حول النص المروي عن الأئمة الطاهرين (ﷺ) يعود إلى ما تعرض إليه حملة الحديث من أصحاب الأئمة (ﷺ) من المطاردة السياسية من قبل الأنظمة الحاكمة آنذاك[٥].

وبناءً على ما تقدم، فقد حدد العلماء هذه الاتجاهات بالآتي:

١- اتجاه يرى صحة المرويات الواردة في كتب المحدثين الشيعة، كالكتب الأربعة وسواها، ويقود الإخباريون هذا الاتجاه ومن أبرزهم المحدث البحراني؛ إذ يؤكد: ((أن جميع أحاديثنا إلا ما ندر ينتهي إلى أئمتنا الاثني عشر (رضوان الله عليهم) وهم ينتمون فيها إلى النبي (ﷺ)[٦].

٢- ويرى أصحاب هذا الاتجاه صحة المرويات في الكتب الأربعة فقط أما غيرها فيحتمل الأمرين، وقد قال بهذا الرأي بعض الإخباريين والأصوليين.

٣- يقسم أصحاب هذا الاتجاه الحديث المروي على الأقسام الأربعة المعروفة: ((الصحيح والحسن والموثق والضعيف))، وقد تبنت هذا الاتجاه المدرسة الأصولية ومن أبرزهم الوحيد البهبهائي[٧].

غير أن هذا الاتجاه في تقسيم الأحاديث إلى الأقسام الأربعة المعروفة لم يكن الوحيد، فقد برزت إلى جانبه قاعدة مفادها تصحيح الروايات الواردة عن أهل البيت

(رضوان الله عليهم) إذا كان راويها أحد الشخصيات الذين عرفوا فيما بعد بأصحاب (الإجماع) وهم ثماني عشرة شخصية ممن صحبوا الأئمة الطاهرين (عليهم السلام)، قسمها علماء الرجال والفقهاء على ثلاث طوائف ومن الجدير بالذكر أن أول من ذكر لفظ أصحاب الإجماع هو الشيخ ابو عمرو بن عمر بن عبد العزيز الكشي في كتابه «معرفة الناقلين عن الأئمة الصادقين» (عليهم السلام)؛ إذ وزع أصحاب الإجماع على ثلاثة طوائف حيث قال: ((أجمعت العصابة وأجمع الأصحاب على تصديقهم والإقرار لهم بالفقه وتصحيح ما يصح عنهم وهم ثلاث طوائف)) [٨].

المحور الثاني: التعريف بأصحاب الإجماع:

من المواضيع المهمة التي حظيت بالدرس والبحث عند الفقهاء هو علمي الرواية والدراية ؛ إذ البحث عن صحة أو ضعف النص الديني الوارد عن النبي الأكرم (صلى الله عليه وآله) والأئمة (رضوان الله عليهم) كان لا بد من البحث عن الرواة الذين رووه، ومن هنا تأتي الأهمية الكبرى لعلم رجال الحديث، الذي يبحث في سند الحديث، أي الرواة الذين أسند اليهم النص وما يتصف به من صحة وقبول، فإذا ثبت كون الرواة من الثقات فإن النص يتصف بالصحة والقبول، وبالتالي يترتب عليه الأثر من حيث اعتماده كدليل على الحكم الشرعي، أما إذا ثبت من خلال البحث كون الرواة أو بعضهم غير موصوفين بالثقة، فإن الحديث الوارد يوصف بالضعف[٩].

ومن هنا تتضح أهمية علم الرجال في كونه المدخل الذي يستند إليه الفقيه في تصحيح الدليل على الحكم المستنبط من أدلته التفصيلية، ويختلف هذا العلم عن علم الدراية، فهو يبحث عن سند الحديث ومتنهِ وكيفية تحملهِ وآدابهِ.

ومن الموضوعات المهمة التي طرقها الفقهاء والتي تلقي بظلالها على كل أبواب الفقه، تصحيح الروايات الواردة عن أصحاب الإجماع، وهم ثلاث طبقات من

أصحاب الأئمة (ﷺ) ؛إذ أجمع الفقهاء على تصحيح النص الديني الذي رواه أحد رجال الطبقات الثلاثة [١٠].

وبهذا يقول الدكتور الفضلي:((ولأجل هذا الإجماع المومأ إليه سموا بـ(أصحاب الإجماع) [١١].

روى الشيخ أبو عمر الكشي في كتابه المعنون بـ (رجال الكشي): ((أن علماءنا أجمعوا على تصحيح روايات ثمانية عشر راويًا من أصحاب الأئمة(ﷺ)[١٢].

وهم ثلاث مجموعات، كل مجموعة ستة رجال، موزعين على صحبة أربعة من الأئمة، وعلى النحو الآتي:

المجموعة الأولى: من أصحاب الإمامين الباقر والصادق (ﷺ):

كان للإمامين محمد الباقر والإمام الصادق (رضوان الله عليهم) كثير من الشخصيات التي صحبتهما، لكن الذين برزوا وأصبحت لهم مكانة سامية عندهما أقل من ذلك، خصوصًا وأنهما أسسا جامعة دينية كبيرة خرجت الآلآف من الفقهاء والمحدثين، ولعل الطائفة الأولى ممن أجمع الفقهاء على الأخذ عنهم والاعتراف لهم بالمكانة السامية في الفقه هم ستة أشخاص ؛ إذ كانوا في غاية التقوى والعطاء العلمي، وكان لهم الدور البارز في الدفاع عن عقيدة أهل البيت (ﷺ)[١٣]، وهم:

١- زرارة بن أعين بن سنسن الشيباني بالولاء الكوفي، اسمه عبد ربه (ت١٤٨هـ)، وقد مثل دورًا بارزًا في التاريخ الإسلامي، وكان من الدعاة المخلصين لأهل البيت (ﷺ)، وكان له العديد من الكتب التي سعت لتوضيح معالم العقيدة الإسلامية. وقد مارس زرارة دورًا كبيرًا وبالأخص داخل الوعي الفكر الشيعي، وقد تخرج على يدهِ عمالقة الفكر والفقه الشيعي كبعض أصحاب الإجماع [١٤]، وقد وردت نصوص تمدحه وتشيد بما قدمه من جهد فعن سليمان بن خالد الأقطع، قال سمعت

أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: (ما أحد أحيى ذكرنا وأحاديث أبي (عليه السلام) إلا زرارة وأبو بصير ليث المرادي ومحمد بن مسلم وبريد بن معاوية العجلي ولولا هؤلاء ما كان أحد يستنبط هذا....)) [١٥].

٢- معروف بن خربوذ القرشي (المكي): وهو من الشخصيات التي حازت التقدير داخل المدرسة الشيعية والسنية ؛ إذ روى له البخاري حديث، وعدهُ ابن حبان من الثقات. وهو في المدرسة الإمامية قطب وفقيه وأحد العباد، كما نقل ذلك الفضل بن شاذان (ت ٢٦٠هـ)، قال: ((دخلت على محمد بن أبي عمير، وهو ساجد فأطال السجود، فلما رفع رأسه وذكر له طول سجوده، قال: كيف ولو رأيت جميل بن دراج، ثم حدثه أنه دخل على جميل بن دراج، فوجده ساجدًا فأطال السجود جدًا فلما رفع رأسه، قال له محمد بن أبي عمير: أطلت السجود فقال: لو رأيت معروف ابن خربوذ)) [١٦].

٣- بريد بن معاوية العجلي، عربي كوفي، توفي في زمن الإمام الصادق (عليه السلام) وهو وجه من وجوه أصحاب الأئمة الطاهرين (عليهم السلام)، وهو فقيه محدث، وقد عدَّ في نصوص أهل البيت من الأوتاد الأربعة، وكان له دور بارز في توضيح معالم أهل البيت (عليهم السلام) [١٧].

٤- الفضيل بن يسار أبو القاسم البصري سكنًا، الكوفي أصلاً، ثقة جليل القدر، توفي في أيام الإمام الصادق (عليه السلام)، وقد عده الشيخ المفيد من الفقهاء الأعلام والرؤوساء المأخوذ منهم الحلال والحرام والفتيا والأحكام الذين لا يطعن عليهم ولا طريق لذم واحد منهم[١٨]، وقد ورد عن الامام الصادق (عليه السلام) قولهِ: ((رحم الله الفضيل بن يسار وهو من أهل البيت)) [١٩].

٥- محمد بن مسلم الطائفي الكوفي الثقفي (ت ١٥٠هـ)، أبو جعفر الطحان، وهو من الشخصيات المؤثرة في توضيح معالم فقه أهل البيت (عليهم السلام) وكان ; من أشهر فقهاء الكوفة في عصره، وقد وجه الإمام الصادق (عليه السلام) أصحابه للأخذ منه، كما هو

في خبر عبد الله بن أبي يعفور، قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام) أنه ليس كل ساعة ألقاك ولا يمكن القدوم، ويجيئ الرجل من أصحابنا، فيسألني وليس عندي كما يسألني عنه، قال: ((فما يمنعك من محمد بن مسلم الثقفي ؛ فإنه سمع من أبي وكان عنده وجيهًا)) [٢٠].

٦- أبو بصير الأسدي، ليث ابن البختري المرادي (ت ١٥٠هـ) وهو فقيه محدث، له مكانة كبيرة عند الأئمة الطاهرين (عليهم السلام)، ويعد ; من المكثرين عن أئمة أهل البيت (عليهم السلام) وذلك واضح من مئات الروايات التي نقلتها الكتب الأربعة. وقد وردت نصوص عن أهل البيت (عليهم السلام) في مدحه فهذا جميل بن دراج يقول: سمعت أبا عبدالله (عليه السلام)، يقول: ((بشر المخبتين بالجنة بريد بن معاوية العجلي وأبا بصير ليث بن البحتري المرادي ومحمد بن مسلم وزرارة أربعة نجباء أمناء الله على حلاله وحرامه، لولا هؤلاء انقطعت آثار النبوة واندرست)) [٢١].

المجموعة الثانية: من أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام):

وذكرهم تحت عنوان تسمية الفقهاء من أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام) فقال: ((أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عن هؤلاء وتصديقهم لما يقولون وأقروا لهم بالفقه من دون أولئك الستة الذين عددناهم وسميناهم)) [٢٢]، وهم:

١- جميل بن دراج النخعي: وهو أحد الشهود على الأربعين على وكالة عثمان بن سعيد وممن رأى القائم وروى النص، قال عنه النجاشي: ((جميل بن دراج قال: ابن فضال ابو محمد شيخنا ووجه الطائفة ثقة روى عن أبي عبد الله وأبي الحسن (عليهما السلام) وعدهُ الكشي في أصحاب الإجماع [٢٣].

٢- عبد الله بن مُسكان العنزي: أبو محمد الكوفي، من ثقات محدثي الإمامية، وكان من أروى أصحاب الإمام (عليه السلام)، وكان فقيهًا معظمًا، من الفقهاء الأعلام المأخوذ

منهم الحلال والحرام والفتيا والأحكام، روى عن الإمام الكاظم (عليه السلام) والإمام الرضا (عليه السلام) وله كتب في الإمامة [٢٤].

٣- عبد الله بن بكير بن أعين الكوفي: أبو الجهم الشيباني بالولاء، الكوفي من ثقات محدثي الإمامية، كان مشكورًا محمودًا ممدوحًا، مات على الاستقامة وترحم عليه الإمام الصادق (عليه السلام) بعد موتهِ، روى عن الإمام الصادق والإمام السجاد والباقر (رضوان الله عليهم) [٢٥].

٤- حماد بن عيسى الجهني: أبو محمد الكوفي، البصري، وقيل الواسطي المعروف بغريق الجحفة، من ثقات ومحدثي الإمامية، روى عن الإمام الصادق والإمام الكاظم (عليه السلام)، وبقي إلى أيام الإمام الرضا (عليه السلام) وروى عنه عرف بغريق الجحفة وذلك سنة (٢٠٩هـ) [٢٦].

٥- حماد بن عثمان الناب: الرؤاسي، الغندي وقيل الأزدي بالولاء، الكوفي، المعروف بذي الناب، وقيل كان يعرف بالناب، محدث إمامي ثقة، فقيه جليل، روى عن الامام الصادق، والامام الكاظم، والامام الرضا (رضوان الله عليهم)، توفي بالكوفة سنة (١٩٠هـ) [٢٧].

٦- أبان بن عثمان الأحمر البجلي: بالولاء، البصري، الكوفي، المعروف بالأحمر، من ثقات محدثي وفقهاء الشيعة الإمامية، روى عن الإمام الصادق والامام الكاظم، كان عالماً بأخبار الشعراء والأنساب والأيام، كان بصري الأصل يسكنها تارةٍ والكوفة أخرى، ولم يزل حتى توفي سنة (١٤٠هـ)، وقيل حدود سنة (٢٠٠هـ) [٢٨].

المجموعة الثالثة:

وهم الذين ذكرهم تحت عنوان تسمية الفقهاء من أصحاب أبي إبراهيم وأبي الحسن الرضا (عليه السلام)، فقال: ((أجمع أصحابنا على تصحيح ما يصح عن هؤلاء وتصديقهم وأقروا لهم بالفقه والعلم وهم ستة نفر أُخر دون الستة نفر الذين ذكرناهم في أصحاب أبي عبد الله (عليه السلام))[٢٩]، وهم:

١- يونس بن عبد الرحمن: ولد في آخر أيام هشام بن عبد الملك وهشام مات سنة (١٢٥هـ)، بالمدينة، قال فيه النجاشي: (يونس بن عبد الرحمن مولى علي بن يقطين بن موسى بن أسد أبو محمد كان وجهًا في أصحابنا عظيم المنزلة)، روى عن أبي الحسن موسى والرضا، وكان الإمام الرضا يشير إليه مات سنة (٢٠٨هـ) [٣٠].

٢- صفوان بن يحيى البجلي بياع السابري: أبو عبد الله البجلي بالولاء، الكوفي- المعروف ببياع السابري، من ثقات محدثي وفقهاء الإمامية، ومن شيوخ أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، ومن أبرز خاصتهِ وبطانتهِ، ومن الذين رووا النص بالإمامة من الإمام الصادق على ابنه الإمام الكاظم (عليه السلام)، كان عابداً، رفيع المنزلة (ت ٢٠٣هـ) [٣١].

٣- محمد بن أبي عمير الأزدي البغدادي: الكرخي محدث إمامي وهو من ثقات محدثي الإمامية [٣٢].

٤- عبد الله بن المغيرة البجلي: مولى جندب بن عبد الله أبو محمد، قال فيه النجاشي، من أصحابنا الكوفيين ثقة له كتاب نوادر [٣٣].

٥- أحمد بن محمد بن عمرو بن أبي نصر مولى السكون الكوفي المعروف بالبزنطي (ت ٢٢١هـ)، نسبته إلى حي باليمن والبزنطي نسبة إلى بزنط وهي ثياب معروفة وكأنه كان يبيعها أو يعملها، قال الشيخ الطوسي: ((أحمد بن محمد بن أبي نصر زيد

مولى السكون كوفي لقي الرضا (عليه السلام) وكان عظيم المنزلة عنده وروى عنه كتاباً))، وقال النجاشي: ((لقي الرضا وأبا جعفر(عليه السلام) وكان عظيم المنزلة عندهما))، توفي ; سنة (٣٠٩هـ) [٣٤].

٦- الحسن بن محبوب بن وهب بن جعفر بن وهب السراد البجلي مولاهم، ذكره الشيخ في الفهرست فقال: ((كوفي ثقة روى عن أبي الحسن الرضا (عليه السلام)، وروى عن ستين رجلاً من أصحاب أبي عبد الله (عليه السلام) وكان جليل القدر، ويعد في الأركان الأربعة في عصره، له كتب كثيرة منها الحدود والمشيخة والديات والفرائض والنكاح والطلاق والنوادر))، توفي سنة (٢٢٤هـ) [٣٥].

ثم أضاف الدكتور الفضلي أن بدل الحسن بن محبوب هو:

١- الحسن بن فضال وفي النقد اسمه علي بن الحسن بن علي بن فضال، وقد يطلق على أحمد بن الحسن بن علي بن فضال وهو من بين الثلاثة في الأخير أشهر وفي الفهرست لابن النديم: ابن فضال أبو علي الحسن بن علي بن فضال [٣٦].

٢- ومكان الحسن بن فضال هو فضالة بن أيوب- الحسن بن البغدادي السوراني، روى أبا الحسن علي بن حماد شاعر أهل البيت (عليهم السلام) وعاصر من الشيوخ الجلة[٣٧].

٣- ومكان الحسن بن فضال- عثمان بن عيسى الرؤاسي، وهو أبو عمرو الرؤاسي العامري الكلابي [٣٨].

وقد قدمت هذه المجموعات الثلاثة بجميع شخصياتها خدمات كبيرة لنشر الوعي الإسلامي الأصيل متمثلاً بمنهج أهل البيت (عليهم السلام)، ولعل السبب الذي جعل هذه الشخصيات تأخذ مكانة رفيعة في التراث الإسلامي وبخاصة التراث الإمامي ؛ إذ إنها قدمت الكثير من العطاء ولاسيما العطاء الفقهي والحديثي والذي عجز عنه غيرهم في نقل معالم أهل البيت (عليهم السلام).

المحور الثالث- في حقيقة الإجماع:

اختلف العلماء في نوعية الإجماع الذي ذكره الشيخ الكشي على قولين:

١- أنه الإجماع الشرعي المصطلح عليه في أصول الفقه، وهو الكاشف عن رأي المعصوم، وهو ما أكده الحر العاملي بقوله: ((فَعُلِمَ من هذهِ الأحاديث الشريفة (يعني نصوص الكشي المتقدمة) دخول المعصوم بل المعصومين (رضوان الله عليهم) في هذا الإجماع الشريف المنقول بخبر هذا الثقة الجليل وغيره. وناهيك بهذا الإجماع الشريف الذي قد ثبت نقله وسنده، قرينة قطعية على ثبوت كل حديث رواه واحد من المذكورين مرسلاً أو مسندًا، عن ثقة أو ضعيف أو مجهول، لإطلاق النص والإجماع))[٣٩].

٢- يأتي أنه بمعنى الاجتماع الذي يراد به التسالم والاتفاق على الشيء وهو ما ذهب إليه الميرزا النوري بقوله: ((إن إجماع العصابة على صحة أحاديث الجماعة إجماع على أقران أحاديثهم بما يوجب الحكم بصحتها))[٤٠].

فضلاً عن أن الإجماع بمعناه الشرعي والاصطلاحي لم يكن مصدرًا من مصادر التشريع الإسلامي عند الإمامية إلا بعد الغيبة الصغرى، وبالتحديد في عهد الشيخ المفيد وتلاميذتهِ، فلم تثلث المصادر تاريخًا إلا من قبل السيد المرتضى والشيخ الطوسي والشيخ الكشي، وهذا ما يؤكد أنه لم يكن إجماعًا شرعيًّا لوجود الإمام وعدم الحاجة إلى الإجماع الشرعي ليكشف عن رأي الإمام[٤١].

ونجد هناك من يذهب إلى عدم جواز الأخذ مما ذكر من تصحيح ما يصح عن أصحاب الإجماع ومنهم السيد الخوئي (رحمه الله)، وعليه يمكن القول أن السيد الخوئي قد ناقش أدلة ادعاء حجية الإجماع، وانتهى إلى أن الاجماع لا مستند لحجيتهُ أصلاً فلا يكون حجة.

إذ ناقش السيد الخوئي كاشفية الإجماع عن الدليل المعتبر، وقد توصل إلى: ((أن الإجماع وإن كان كاشفاً عن وجود أصل الدليل كشفًا قطعيًّا، إذ الإفتاء بغير الدليل غير

محتمل في حقهم، فإنّهُ من الافتاء بغير العلم، وهو حرام، وعدالتهم مانعة عنه، إلا إنه لا يستكشف منه أن الدليل معتبر عندنا ؛ إذ من المحتمل أنْ يكون اعتمادهم على قاعدةٍ أو أصلٍ لا نرى تمامية القاعدة المذكورة أو الأصل المذكور، أو عدم انطباقهما على الحكم المجمع عليه، كما هو الحال في الإجماع المدعي في كلام المرتضى)) [٤٢].

ويبدو مما تقدم أن الإجماع الذي نقلهُ الشيخ الكشي[٤٣]لا يعني الإجماع الشرعي، وإنما هو الإجتماع على الرأي الناشئ من وجود قرائن تساعد على ذلك، وبما أنه أخذت القرائن بالاختفاء بعد الغيبة الكبرى، فلا يمكن الأخذ بما أخذ به القدماء، لاطلاعهم على ما يصلح دليل عندهم، وعدم اطلاع المتأخرين على ذلك.

وعليه يؤكد الدكتور عبد الهادي الفضلي أن المسألة هي مسألة اجتهادية، لا بد فيها من الاطلاع على الدليل ومعرفة مدى صلاحيته للاستدلال به والدلالة على المدعي[٤٤].

المحور الرابع-اتجاهات منهج الدكتور عبد الهادي الفضلي في نقد التصحيح:

لقد اعتمد الدكتور عبد الهادي الفضلي منهجًا نقديًا واضح المعالم في استعراض آراء العلماء في التصحيح والتضعيف، معززًا آرائه النقدية بالأدلة العلمية المنقولة فضلاً عن اجتهاده الشخصي الذي يستند إلى خلفية معرفية ثرة، ويمكن قراءة منهج الدكتور الفضلي في نقد التصحيح وفق الاتجاهات الآتية:

أولاً: موقفه من عبارات الكشي[٤٥].

ابتدأ الدكتور الفضلي باستعراض آراء العلماء مبيناً ما اختلفوا فيه من عبارات الكشي وهي على ثلاثة أنواع:

١- أنها تدل على توثيق أصحاب الإجماع وتصديقهم فيما يقولون من الأخبار مثل (حدثني فلان، وسمعت فلان).

٢- أنها تدل على صحة ما يرويه أصحاب الإجماع عن الإمام مسندًا كان[٤٦] أو مرسلاً [٤٧].
٣- صحة ما يروي عنهم.

وبعد استنطاقه لنصوص الكشي يبين أن القول الأول يخضع جميع رواة الحديث ما عدا صاحب الإجماع لمعايير تقييم الرواية، وعلى القول الثاني تعتد الرواية من صاحب الإجماع إلى الإمام معتبراً، أما من الراوي إلى صاحب الإجماع فهي تخضع لمعايير التقسيم وقد تقبل أو لا تقبل، وعلى القول الثالث، فإن الرواية تعد معتبرة وتقبل وتستثنى من معايير تقييم الرواية [٤٨].

ويعتقد الدكتور عبد الهادي الفضلي أن نصوص الكشي تنطلق من منطلق واحد وهذه النصوص هي:
١- قولهُ ((أجمعت العصابة على تصديق هؤلاء)).
٢- قولهُ ((أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عن هؤلاء وتصديقهم لما يقولون)).
٣- قوله: ((أجمع أصحابنا على تصحيح ما يصح عن هؤلاء وتصديقهم)).

وبحسب الدكتور الفضلي ؛ فإن النص الأول يدل على تصديقهم بمعنى توثيقهم لما يقولون وينقلون، وهو يرى أن الرأي الثاني والثالث يتفقان مع ما جاء في النص الأول، فهو في النهاية يؤكد أن: ((وهو إذا كان الإسناد من الراوي إليهم معتبرًا تعد الرواية معتبرة ؛ لأنهم مصدقون لما يقولون من إسناد بينهم وبين الإمام. وهو مفاد القول الثاني أيضاً))[٤٩].

وعليه يمكن القول إن الدكتور الفضلي قد حاول تلمس اختلاف الآراء فيما يتعلق بالمعنى المستفاد من عبارات الكشي فاستعرض الآراء وعلق عليها موضحًا ومبينًا، وستنطق هذه النصوص على اعتبار أن مفادها واحد، وعليه فقد توصل إلى أن الأسناد يكون معتبراً والرواية معتبرة لأنهم مصدقون لما يقولون من إسناد بينهم وبين الإمام [٥٠].

ثانياً: موقفه من تصحيح مراسيل الثلاثة:

وهم كل من:

١- محمد بن أبي عمير الأزدي البغدادي (٢١٧هـ).

٢- صفوان بن يحيى البجلي ضالكوفي (ت ٢١٠هـ).

٣- أحمد بن محمد بن أبي نصير البزنطي الكوفي (ت ٢٢١هـ).

ويبدأ الدكتور موقفه هنا ببيان المراد من (التصحيح) بقوله: ((إن هؤلاء الثلاثة إذا أرسلوا حديثًا إلى الإمام يؤخذ به ويعتد حديثاً معتبراً، ولا يخضع لمعايير تقييم الحديث المرسل)) (٥١).

وهو بذلك يؤكد على حجية الأخذ بإرسال هؤلاء الثلاثة ولا يخضع لمعايير تقييم الحديث المرسل.

ويعضد موقفه ما ذكره الشيخ الطوسي بمعرض كلامه عن أحد الرواة على الآخر بقوله:((وإذا كان أحد الراويين مسندًا والآخر مرسلاً، نظر في حال المرسل، فإن كان ممن يعلم أنه لا يرسل إلا عن ثقة موثوق به، فلا ترجح لخبر غيره على خبره))(٥٢)، بمعنى أنه يؤخذ بالحديث المرسل إذا ورد عن ثقة لذلك يرجح خبره على خبر غيره.

وعليه يبدو الموقف من هؤلاء الثلاثة أنهم لا يختلفون عن غيرهم من الثقات الذين يروون الأحاديث المراسيل(٥٣).

وعليه، فقد خلص الشيخ الفضلي إلى أن الاعتداد بالمرسل لا يقتصر على هؤلاء الثلاثة وإنما يشمل كل ثقة علم، فضلاً عن ذلك ؛ فإنه يرى أن العلماء استفادوا من عبارة ((سوت الطائفة بمعنى دلالتها على الإجماع)) (٥٤).

فهو بذلك يتفق مع كل من الكشي والشيخ الطوسي فيما يخص الإجماع عدا هؤلاء الثلاثة من أصحاب الإجماع، بناءً على تعميم الحكم لكل ثقة علم[٥٥].

مؤكداً بأن الإجماع الذي أشار إليه الشيخ الطوسي، هو ليس الإجماع الشرعي التعبدي، وإنما هو إجماع على الرأي، معللاً ذلك بأن الإجماع الشرعي لم يبرز إلا في عهد الشيخ المفيد وتلامذتهِ، وبذلك فإنه يقدم المسألة بأنها مسألة اجتهادية ويتوقف أمرها عند الباحث على معرفة الدليل ومعرفة مدى دلالتهِ [٥٦].

ويتضح مما تقدم أن الدكتور عبد الهادي الفضلي قد حاول استقراء آراء العلماء وبين ما يوافقهم فيها وما يختلف عنهم فيه ليخلص إلى نتيجة مفادها بأن المسألة ليست تعبدية وإنما تخضع إلى باب الاجتهاد.

الخاتمة:

في نهاية بحثنا هذا الذي حاول الوقوف على حقيقة نقد التصحيح عند الدكتور الفضلي لابد لنا من ان نوجز أهم النتائج التي توصل إليها وهي:

١- يعد رجال القرون الثلاثة الأولى هم القائمون ببناء المنهج النقدي ووضع أسسهِ ومراميه، بينما قام رجال القرن الرابع بجمع ما تفرق من مقالات أهل القرون الثلاثة الأولى مثل العقيلي والدارقطني، وبدا واضحًا أن هناك اختلافًا بين منهج المتقدمين والمتأخرين بممارسة عملية النقد ؛ إذ تعد ممارسات المتقدمين أكثر عمقًا وأغزر مادة وأشمل بحثًا.

٢- حدد الفقه الإمامي ثلاثة اتجاهات في النظر للنص الديني (التصحيح) من حيث الصحة أو الضعف، والقبول أو الرد، بناءً على مبررات ومسوغات كل منهج.

٣- يبدو أن مصطلح الإجماع يقصد به الاجتماع على الرأي الناشئ من وجود قرائن تساعد على ذلك، وهو الأمر الذي أكده الدكتور عبد الهادي الفضلي ؛ إذ عدّ أن المسألة مسألة اجتهادية لا بد فيها من الاطلاع على الدليل ومدى صلاحيته للاستدلال بهِ.

٤- لقد توزعت اتجاهات النقد عند الدكتور عبد الهادي الفضلي في كتابه (أصول الحديث)، على النحو الآتي:

أ- قسم الدكتور الفضلي أصحاب الإجماع على ثلاث مجموعات كل مجموعة ستة رجال موزعين على صحبة، أربعة من الأئمة وهو بذلك يعتمده على ما رواه الشيخ الكشي في رجاله (رجال الكشي) وهم: استعرض الشيخ الدكتور رأي العلماء مبيناً ما اختلفوا فيه من عبارات الكشي (وهي ثلاثة أنواع، الأول منها أنها تدل على توثيق أصحاب الإجماع وتصديقهم فيما يقولون من الأخبار أنها تدل على صحة ما يرويه أصحاب الإجماع عن الإمام مسندًا كان أو

مرسلاً، والثالث صحة ما يرويه عنهم)، وقد حاول الوقوف على اختلاف هذه الآراء فيما يتعلق بالمعنى المراد من عبارات الكشي معلقًا عليها وموضحًا ومبينًا.

ب- لقد حدد الدكتور الفضلي موقفه من تصحيح مراسيل الثلاثة وهم: ((محمد بن أبي عمير الأزدي، وصفوان بن يحيى البجلي الكوفي، وأحمد بن محمد بن أبي البزنطي))، وخلص إلى أن الاعتداد بالمرسل لا يقتصر على هؤلاء الثلاثة وإنما يشمل كل ثقة علم، واتفق مع كل من الكشي والطوسي على أن هؤلاء الثلاثة من أصحاب الإجماع.

الهوامش:

(١) ينظر: دراسات في منهج النقد عند المحدثين، للدكتور محمد قاسم العمري، دار النفائس، الأردن، ص١٢.

(٢) ينظر: مسند الإمام أحمد بن حنبل، وبهامشه منتخب كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، دار صادر، بيروت، لبنان، حديث السيدة عائشة (ﷺ) ٦/ ٨٠، ومستدرك الوسائل، الميرزا النوري، الطبرسي (ت ١٣٢٠هـ)، تحقيق مؤسسة آل البيت (رضوان الله عليهم) ط٢، ١٩٨٨، بيروت، لبنان، ١٢/ ٧٨ برقم ١٣٥٦٣.

(٣) ينظر: تحرير تقريب التهذيب، بشار معروف وشعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ، ١/ ١٩١٨- ٢٢.

(٤) نظرات في مصطلح الحديث، حمزة المالياري، دار ابن حزم، ط١، ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م، ص٩.

(٥) ينظر: أصحاب الإجماع، قراءة في التاريخ والثقافة، الشيخ زكريا داود، مجلة قضايا إسلامية فكرية، ص٩٣.

(٦) الحدائق الناظرة في أحكام العترة الطاهرة، للشيخ يوسف البحراني، دار الأضواء، ١٩٩٣- ١/ ٥٧.

(٧) ينظر: أصحاب الإجماع- ٩٤، وينظر أخبار الشيعة وأحوال رواتها- للعلامة الشيخ محمود شكري الآلوسي، ص٨.

(٨) أصول علم الرجال بين النظرية والتطبيق، للشيخ مسلم الداوري، ط١، ١٤١٦هـ، ص٨١- ٨٢.

(٩) ينظر: توضيح المقال في علم الرجال، الملا علي، ط١، ١٤٢١هـ، مطبعة سرور، ص٢٩.

(١٠) ينظر: المَصدَرُ نَفسُه ص٣١.

(١١) أصول الحديث للدكتور عبد الهادي الفضلي، مركز الغدير، ط٢، ١٤٣٢هـ- ٢٠١١م، ص٢٥٥.

(١٢) رجال الكشي، اختيار معرفة الرجال المعروف بـ (رجال الكشي)، للطوسي، تحقيق محمد تقي فاضل المبيدي وأبو الفضل الموسويان، طهران، وزارة الثقافة والإرشاد، مؤسسة الطباعة والنشر، ١٤٢٤هـ، ص٢١٠.

(١٣) ينظر: أصحاب الإجماع، الشيخ زكريا داود، ص٩٦.

(١٤) ينظر: المَصدَرُ نَفسُه ص٩٧.

(١٥) رجال الكشي، الطوسي، ص٢١٧.

(١٦) المَصدَرُ نَفسُه ص٢٨٣.

(١٧) ينظر: تنقيح المقال في علم الرجال، للعلامة المامقاني، نسخة مخطوطة ١/ ١٦٥- ١٦٦.

(١٨) ينظر: اختيار معرفة الرجال، المعروف بـ (رجال الكشي)، ص٢٨٥.

(١٩) المَصدَرُ نَفسُه ص٢٨٦.

(٢٠) المَصدَرُ نَفسُه ص٢٣٩، وينظر: أصحاب الإجماع، ٩٩- ١٠٠.

(٢١) اختيار معرفة الرجال، المعروف بـ (رجال الكشي)، للطوسي، ص٢٤٦.

(٢٢) المَصدَرُ نَفسُه ص٢٤٧.

(٢٣) ينظر: أعيان الشيعة، للإمام السيد محسن الأمين، تحقيق حسن الأمين، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، لبنان، ٣/ ٦١٠.

(٢٤) ينظر: الفايق في رواة وأصحاب الإمام الصادق (عليه السلام) لعبد الحسين الشبستري، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ط١، ١٤١٨هـ، ٢/ ٣٠٨.

(٢٥) ينظر: المَصدَرُ نَفسُه ١/ ٢٥٤.

(٢٦) ينظر: المَصدَرُ نَفسُه ١/ ٤٦٦.

(٢٧) ينظر: المَصدَرُ نَفسُه ٤٧٣/١.

(٢٨) ينظر: رجال الطوسي، لشيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي، (٤٦٠- ٣٨٥هـ)، تحقيق جواد الفيومي الأصفهاني، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ط١، ص٣٥٤، وينظر: الفايق في رواة وأصحاب الإمام الصادق (عليه السلام) للشبستري ١/ ٤٦٣.

(٢٩) ينظر: الفايق في رواة وأصحاب الإمام الصادق (عليه السلام) للشبستري ٢٨/١.

(٣٠) اختيار معرفة الرجال المعروف، برجال الكشي، للطوسي ١/ ٥٧.

(٣١) ينظر: أعيان الشيعة، السيد محسن الأمين ١٠/ ٣٢٧.

(٣٢) ينظر: الفهرست لشيخ الطائفة الإمام أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي (٣٨٥- ٤٦٠هـ)، تحقيق مؤسسة نشر الفقاهة، مؤسسة النشر الإسلامي، ط١، ١٤١٧هـ، ص١٤٥، وينظر: الفايق في رواة وأصحاب الإمام الصادق (عليه السلام) للشبستري ٢٠/ ٢٠٩.

(٣٣) ينظر: الفايق في رواة وأصحاب الإمام الصادق (عليه السلام) للشبستري ٢/ ٢١٤.

(٣٤) ينظر: أعيان الشيعة، السيد محسن الأمين ٥/ ٢٠٤.

(٣٥) ينظر: المَصدَرُ نَفسُه ٣/ ١٤١.

(٣٦) ينظر: المَصدَرُ نَفسُه ٥/ ٢٣٣.

(٣٧) ينظر: المَصدَرُ نَفسُه ٣/ ٢٧٠.

(٣٨) ينظر: تهذيب المقال في تنقيح كتاب الرجال للشيخ الجليل أبي العباس أحمد بن علي النجاشي، تأليف العلامة الفقيه السيد محمد علي الموحد الأبطحي، ط١، النجف الأشرف، ١٤١٧هـ ١/ ٢٩.

(٣٩) مستدرك الوسائل، ٢٠/ ٨٠- ٨٢.

(٤٠) ينظر: في أصول الحديث، الدكتور الفضلي، ص٢٦٠- ٢٦١.

(٤١) ينظر: المَصدَرُ نَفسُه والصفحة نفسها.

(٤٢) معجم رجال الحديث وتفصيل طبقات الرواة، للإمام الأكبر أبو القاسم الموسوي الخوئي، ط٥، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م: ١/٢٠.

(٤٣) ينظر: المَصدَرُ نَفسُه ص٢٥٥.

(٤٤) ينظر: المَصدَرُ نَفسُه ص٢٦٠- ٢٦١.

(٤٥) ينظر: أصحاب الإجماع، ص٩٤، وينظر: أخبار الشيعة وأحوال رواتها، للعلامة الشيخ محمود الآلوسي، ص٩.

(٤٦) أصول علم الرجال بين النظرية والتطبيق، للشيخ مسلم الداوري، ص٨١- ٨٢.

(٤٧) ١- المسند، هو ما اتصل اسناده إلى النبي (ﷺ) وقد يكون متصلاً أو منقطعاً، ينظر: فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، مكتبة السنة ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م. ١/ ١٣٣.

٢- المرسل: وهو مضاف (تابع) من التابعين الى النبي (ﷺ) بالتصريح أو الكناية، ينظر: المَصدَرُ نَفسُه ١/ ١٧٠.

(٤٨) ينظر: اصول الحديث، الدكتور عبد الهادي الفضلي، ص٢٥٨- ٢٥٩.

(٤٩) ينظر: المَصدَرُ نَفسُه ص٢٥٩.

(٥٠) ينظر: المَصدَرُ والصفحة نَفسُها.

(٥١) المَصدَرُ نَفسُه ص٢٦٤.

(٥٢) العمدة، لشيخ الطائفة، الطوسي، ١/ ٣٨٦.

(٥٣) ينظر: المَصدَرُ نَفسُه ونفس الجزء والصفحة.

(٥٤) أصول الحديث الفضلي، ص٢٦٤- ٢٦٥.

(٥٥) ينظر: المَصدَرُ نَفسُه ص٢٦٥.

(٥٦) ينظر: المَصدَرُ نَفسُه والصفحة نفسها.